

۲۵۸۱

۵۹۴۴۴

مکتبہ اسلامیہ کراچی  
۲۵۸۱





مجموعه ٢٨ رسالة فوائده (والمسمى للشيخ بن علاء) وهي:

رقم	اسم الرسالة	اسم المؤلف
١	امارة آل عثمان	ابن علاء
٢	بليت الله المحرم	ابن علاء
٣	الزهر النضر على الجوهرة	ابن علاء
٤	المستبرر	ابن علاء
٥	قرة عينه في ما هو طرف	ابن علاء
٦	القلبية	ابن علاء
٧	تحقيق السور	ابن علاء
٨	الربيع أو السكت في الوقف	ابن علاء
٩	المائل البهيمة الزاكية	ابن علاء
١٠	المائل الاثن عشرية	ابن علاء
١١	جداول الزلال الجارية	ابن علاء
١٢	ترتيب الفتاوى	ابن علاء
١٣	النظم المستطاع	ابن علاء
١٤	إتحاف الأريب	ابن علاء
١٥	تحفة أعيان	ابن علاء
١٦	والعبدية في الفتاوى	ابن علاء
١٧	النصير القدسية	ابن علاء
١٨	القرآن والثابتة بالفارسية	ابن علاء
١٩	كتاب الصوم	ابن علاء
٢٠	النادر الفني	ابن علاء
٢١	كتاب الحج	ابن علاء
٢٢	بدعية الهدى	ابن علاء
٢٣	كتاب النجاة	ابن علاء
٢٤	جوهرة الزوار	ابن علاء
٢٥	كتاب الصلاة	ابن علاء
٢٦	كتاب الزكاة	ابن علاء
٢٧	كتاب الصيام	ابن علاء
٢٨	كتاب الحج	ابن علاء
٢٩	كتاب الزكاة	ابن علاء
٣٠	كتاب الصيام	ابن علاء
٣١	كتاب الحج	ابن علاء
٣٢	كتاب الزكاة	ابن علاء
٣٣	كتاب الصيام	ابن علاء
٣٤	كتاب الحج	ابن علاء
٣٥	كتاب الزكاة	ابن علاء
٣٦	كتاب الصيام	ابن علاء
٣٧	كتاب الحج	ابن علاء
٣٨	كتاب الزكاة	ابن علاء
٣٩	كتاب الصيام	ابن علاء
٤٠	كتاب الحج	ابن علاء

الرسالة الأولى اسعاد ال عتقات

- المكرم بينا بيت الله المحرم
- تأليف الفقير حسن
- التشرنوبل الحنبلي
- عظرا لله له وعفي
- عنه بحمد وكرمه
- وللمسلمين
- امين امين
- امين
- ٢٢
- ٢٠



صاحب النسخة  
صاحب النسخة  
صاحب النسخة  
صاحب النسخة



الرسالة الثامنة عشر كشف

المعقل فبين عقل تالف

الشيخ حسن الشرنبلال

الوفاء على الله عنه وعن

مشايخه ووالديه

ومحبته وذريته

والمسلمين

اجمعين

امين

٢٢

٩

٢٥٨٠

٥٩٤٤



بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين  
**المقدمة** المنعم بفضل الله ولا راد له ميسر المراد لمن التمس الى جنبه وقضى  
الامر له المهادي بتوقيفه العزيز الى التوفيق بين ما تعارض ثقلها يعز  
كالابرز والصلوة والسلام على من اوتي جوامع الكلام وعلى الله وا  
صحابه مصايح الظلام **وبعد** فيقول الفقير الى كطف مولاه الظاهر  
والخفي ابو الاصلاح حسن الوفاي الشريفي الخفي انه قد ورد في  
في قضية هي ما تقرر السادة الحنفية فيما اذا عضل الاب للصغيرة  
هل يزوجهما جدها وعمها والقاضي ولونا **بابا جيت** بان القا  
او نايبه هو الذي يزوجهما دون من سواه لكنه ينبغي له ان يامر  
الاب قبله بترؤس بغيره فان فعل والانا ب صا به فته كما يامر ما  
لعتان وهو لذي الفضل من الحق المبين وجمعت ما فيه العناية من  
المقتل لمن فضل **وسمي** كشف المعضل فمن عضل وهذه النقول  
قال ابن وهبان في منظومته ولورزوج القاضي ابنة الخي طرفة بوز  
لعضل بعضهم ليس يذكر وقال في شرحها لابن الشحنة عن القاضي  
عن روضة الناطقي ان كان للصغيرة اب اصنع من تزويجها لا تستقل  
الولاية الى الجدا انتهى وتقله ايضا ابن الشحنة عن نفع الوسابل  
عن المستفي ونصه اذا كان للصغيرة اب اصنع من تزويجها لا تستقل  
الولاية الى الجدا بل يزوجهما القاضي انتهى وقال في البحر وانما عضلها  
كفره فعضلها الوكي تثبت الولاية للقاضي نيابة عن العاضل  
انتهى وكذا قال العلامة نور الدين علي المقدسي في شرحه نقلا  
عن الغاية للسروجي انه ثبت للقاضي نيابة عن العاضل فله  
التزويج وان لم يكن في مشوره انتهى وكذا نقل في النهر عن المحيط  
انها تستقل الى الحاكم انتهى وقال في الغبض للبرهان الكرخي رحمه  
الله تعالى لو كان للصغيرة اب اصنع من تزويجها لا تستقل الولاية  
الى الجدا بل يزوجهما القاضي انتهى وقال الشارح الامام الزيلعي رحمه الله

عند قول

عند قول صاحب الكثر ولا بعد التزويج بغيبة الاقرب مسافة القصر  
وقال الشافعي رحمه الله بل يزوجهما الحاكم اعتبارا بعضله انتهى ما قاله  
الزيلعي وهو بغية الاتفاق عندنا على ان الحاكم يزوجهما من عضلهما  
وليها الاقرب اتفاقا لكونه من رد المختلف المتفق عليه بالاصالة  
ولا تكون الولاية لغير القاضي ممن دونه من الاولياء لكونه في مقام الا  
سنتهما د به انتهى وقال في البدايع فيما لو كان الاقرب غائبا لا بعد  
ان يزوجهما في قول اصحابنا الثلاثة وعند زفر لولاية لا بعد مع  
قيام الاقرب بحال **وقال** الشافعي رحمه الله يزوجهما السلطان ثم  
قال والشافعي يقول ان ولاية الاقرب باقية كما قال زفر الا انه  
اصنع دفع حاجتهما من قبل الاقرب مع قيام ولايته عليها بسبب  
العيب فتثبت الولاية للسلطان كما اذا عطلها كفر واصنع الوكي  
من تزويجها منه للقاضي ان يزوجهما والجامع بينهما دفع الضرر عن  
المصغرة ثم قال في بيان تقرر رد ليلنا وبه تبين ان نقل الولاية  
الى السلطان اي حال غيبة الاقرب باطل لان السلطان ولي من  
لا ولي له وهما هنا لها ولي او وليان فلا يثبت الولاية للسلطان  
الا عند العضل من الوكي ولم يوجد انتهى وقال في التسهيل شرح  
لطائف الاشارات للعلامة محمود بن قاضي سهاونه رحمه الله ان  
الشافعي رحمه الله يقول تغذ الوصول الى حقه اب الصغيرة من  
جوهرة الاقرب اي بغيبته مع بقاء ولايته في تزوجهما السلطان  
دفع الضرر كما لو عضلها الاقرب لانه نصب لدفع الضرر ولنا ان  
الولاية نظرية وقدم الاقرب لان نظره اكثر وذا بالاحضور فاذا انقذ  
الاتقاع به صار كعدم وليس هذا كعضل فانه ثمة صار ظاهرا  
بالامتناع من ايذاء حق مستحق عليه فقام السلطان مقامه في  
دفع الظلم والاقرب غير ظالم في سفره خصوصا اذا سافر للحج انتهى  
وابيه يستبر ما قاله في شرح المجمع لابن الملك وقال الشافعي رحمه



الله القاضي يقدم على الولي الا بعد اي بغية الاقرب لان م ولاية الاقرب في  
الانكاح لم تبطل بغيبته كالم تبطل ولايته في ماله لكن بغيبته صار كانه  
منع حق الصغيرة في تزويجها كنفوه فيقوم القاضي مقامه دفعا  
لظلمة ثم قال في جواب الامام الشافعي رحمه الله ونيابة القاضي كيف يتحقق  
ولم يوجد من الاقرب ظلم انتهى بهذا ايضا يفيد الاتفاق عندنا على ثبوت  
الولاية للقاضي بفضل الاقرب ولا يكون لغيره معه ولاية التزويج انتهى  
ولو فصل الولي عن تزويج الصغيرة وخطبها كنفوه فاستمع الولي تزويجها  
القاضي فان زوجته نفسها من كنفه بمهر المثل امره القاضي بالاها  
فان ابي حكم بعقله واخرجه من الولاية واجاز النكاح ولا يستأنفه  
انتهى فان قلت تخالفة ما صرح به في الخلاصة والبرازية من  
انهم اجمعوا ان الولي الاقرب اذا عطل تنتقل الولاية الى الاعداء انتهى  
قلت لا مخالفة بينه وبين ما تقدم لان الاعداء في كلام الخلاصة  
والبرازية هو القاضي لانه احقر الاوليا فافعل التفضيل على ما به  
نتى به ثبوت الولاية لمن قبله والانا فنفه ما قدمناه من كلام  
الزيلعي وغيره المفيد ولاية القاضي بالاجماع عندنا لمن قبله وكذا  
القصود على افعال الحكم لا الجرد وكذا قال في الغيبض بعد ما قدمناه لو  
عطل الولي الاقرب الصغير والصغيرة عن تزويجهم يزوجه القاضي  
لكن تزويجه هنا نيابة عن العاقل باذن الشرع لا بغيره لان العاقل  
ظالم بالمنع والقاضي كف يد الظلمة وفي الخلاصة راجعوا ان الولي الا  
قرب اذا عطل تنتقل الولاية الى الاعداء قلنا قلنا انه نايب باذن  
الشرع انتهى كلام الغيبض فهو نص في ان المراد بالاعداء القاضي لا نيابة  
به في مقام الاستشهاد لا ثبات الولاية للقاضي ولتذليله له بقوله  
قلنا اي فليثبت الولاية له قلنا انه اي تزويجه ثابت باذن الشرع  
نيابة فان قلت نقل في شرح المنظومة عن المشتق ان لها الخيار باليلوغ واذا  
فلولا انه ثبت للقاضي بطريق الولاية لما كان لها الخيار باليلوغ واذا

ثبت هذا

واذا ثبت هذا كان للقاضي موقرا عن الجرد فلا يزوج بفضل الاب قلت  
مختار الرواية الثانية التي نقلها ابن وهبان عن المجرى ان تزويج القاضي  
الصغيرة عند العطل ينبغي ثبوت الخيار لها انتهى وليس الا بها على  
ان تزويجه بطريق النيابة عن العاقل باذن الشرع فان قلت  
فيما وجه اولوية المشتق على هذه الرواية دون الاخرى قلت  
لرفع التعارض كما قدمناه لانه لو كان فعله بطريق الولاية لتناقض  
كلامهم لانه بعد كما اشار اليه في دفع الوسائل فان قلت قد  
استحسن هذا في شرح المنظومة حيث قال اذا حملناه على ما قلنا  
اي من كونه يزوج بطريق النيابة لا ينبغي تناقض وهو كلام حسن  
في نفسه لكنه قد استدركه ابن الشحنة بقوله لكن يزول الشا  
ان المراد بالاقرب والاعداء اوليا النسب لا غيرهم كما لا يخفى  
قلت اذا حمل على اولياء النسب في التعارض ثابتا بينه وبين ما  
قدمناه من النص على انه لا يزوج الجرد فلا مخلص من التعارض الا  
ما قدمناه فالجهد والمنفعة لله فان قلت قال صاحب البرزويه اي  
بما في الخلاصة اندفع ما ذكر السروجي من انه قيل تثبت للقاضي  
قلت لو نظر صاحب البحر الى ما قدمناه من كلام الزيلعي وغيره  
لما وسعه ان يقول هذا بل انه صار المستأقضى لانه قال بعد ما تقدم  
ينحو سطر قالوا واذا خطبها كنفوه وعطلوا الولي ثبت  
الولاية للقاضي نيابة عن العاقل فله التزويج وان لم يكن في  
مستوره انتهى فهذا رجوع الى ما لا يخالفه على التحقيق  
عندنا كما قدمناه فالجهد والمنفعة لله وانما قيدت الاجماع بكونه  
عندنا وان كان هذا المنقول عن ائمتنا مفيد موافقة الامام  
الشافعي لنا لانه قد افاض علماء الشافعية ان ما نقله الاجم  
الحنفية عن الامام الشافعي رحمه الله غير ما هو المسطور من  
مذهبهم في الكتب المعتمدة المتداولة ما يدعيه فعل النقل

قضى



عنه قول قديم له ثم انني ربيت بعد اثباتي لما تقدم موافقته في الحكم  
بفتوى من شيخ مشايخ اسما نذقي هو المرحوم العلامة شهاب  
الدين احمد بن يونس الشلبلي فيما جرح من فتواه ونصه سواك  
فيما اذا عضل الولي الاقرب في تزويج الصغيرة هل تنتقل الولاية  
الي الولي الابعد والقاضي جوانبه لا ينتقل الي الابعد بل يزوجهما  
القاضي والله اعلم **نقيب** للقائدة لبيان العضل لغة وليا  
من هو طلب بالنهي عنه في الآية الشريفة وبيان من يكون  
الولي عاضلا وليا المدة التي تدفع الصغيرة فيها للزوج  
وليان ثبوت طاقتهما وصلا حقا للرجال عند الاختلاف فيه  
وليان استزجاءهما اذا سلمت ولم تطلق وليان وقت  
المطالبة بصداقهما **اما بيان العضل لغة** فهو الحبس والتضييق  
ومنه عضلت الدجاجة اذا تشبث بيضها ولم يخرج **واما**  
**النهي عنه** في الآية الشريفة فالحطاب عنه اما الاول واما  
للافواج واما الناس كافة فان اسناد ما فعل واحد الى جميع  
شايع مستفيض وفيه فهو بل لا امر العضل وتحذير  
منه وايدان بان وقوع ذلك بين ظهرانيهم وهو ساكنون  
عنه بمنزلة ضروره عن الكل في استتباع الامم كما ذكره  
العلامة ابو السعود المفتي في تفسيره رحمه الله واما بيان  
عضل الولي فالمراد به شرعا امتناعه من تزويجها مطلقا  
او من كونه حطاب لزوجها الفبره الظاهر الاول كذا افاده  
العلامة المقدسي رحمه الله ومراده بالظاهر من حيث البحث  
لا النقل المذهبي واصل هذا لصاحب البحر وقد ناله بحثا وقال  
لم اره صريحا واما بيان المدة التي تدفع فيها الصغيرة للزوج  
فقبل لا يدخل بها ما لم يبلغ وقيل اذا تم لها شبع سنين والزوج  
المشايخ علي انه لا عبرة للسنة في هذا الباب وانما العبرة للطاقة

ان كانت

ان كانت ضخمة سميعة تطبيق الرجال ولا يخاف عليها للرض من ذلك  
كان للزوج ان يدخل بها وهو الصحيح الا يتركها لو كانت بالغة لا  
يختل الوطى لا يومر بدفعها الي الزوج كما في التارخانية واما بيان  
ثبوت طاقتهما عند الاختلاف وقد دفع المهر وقال الزوج تطبيق  
وخالفه الاب فان كانت ممن يخرج احضرها القاضي ونظر اليها  
فان سلمت للرجال امر بدفعها للزوج والا فلا وان كانت ممن  
لا يخرج امر من يبقى يهن من النساء ان ينظر اليها فان قلن انها  
تطبق الرجال ويختل الجماع امر بتسليمها للزوج والا فلا كما  
في التارخانية **واما بيان** استزجاءهما في النسفية سبل عن  
صبيبة بنت سبع زوجت من رجل كبير فاستق يخاف عليها ان  
يقضيها وهو يدخل عليها هل لاؤها ان تضمنها الى نفسها  
وتزويجها الي ان تقبر محتملة للوطى ثم تسلم اليه فقال نعم  
كذا في التارخانية **قلت** وكونه فاسقا ليس شرطا لا  
استزجاءها بل خوف افضائها وضربها بمرضاها كما تقدم  
**واما بيان** مطالبة الاب بصداقها ففي فتاوى القائل قليل  
ليس للاب مطالبة الزوج بمهر الصغيرة الي ان تضرب حال  
ينتفع بها كذا في التارخانية وقال في البحر اذا سلمها قتل  
قبض الصداق له استزجاءها بخلاف تسليمه مال الصغيرة  
قبل قبض ثمنه وهذا ما تيسر جمعه للعاجز الحفيظ  
بعناية مولاه الفقيه الفقيه ونسأل الله تعالى العفو  
والعافية في الدنيا والاخرة لنا ولوالدينا ومشايخنا  
واخواننا اجمعين وصلي الله على سيدنا ومولانا محمد  
وعلى آله جميع الانبياء والصالحين والتابعين  
والحمد لله رب العالمين **بناريج ربيع الثاني**  
سنة اربع وثلاثين والالف والحمد لله وحده